حكومة .. داخل الحكومة !!

بقلم :
احمد
طلعت

كنا دائما من المعارضين للتسرع فى اصدار القوانين الجديدة ، أو تعديل القوانين القائمة ، قبل دراستها دراسة كافية ، والاستماع بشأنها لكافة الآراء ، سواء كانت آراء المختصين باصدار القوانين وتطبيقها ، أو اولئك الذين سوف تمسهم هذه القوانين وتؤثر عليهم .

وقلنا دائما ان القانون لا يجب ان يكون مجرد مواجهة طارئة لظاهرة من ظواهر المجتمع ، لكن القانون - فى الاساس - هو تنظيم لحركة المجتمع فى المستقبل ، بهدف انتظام واستقرار النشاط الفردى والجماعي .

وكنا نتوقع ان يحظى قانون قطاع الأعمال الجديد بدراسة متأنية وموضوعية ، وأن تجرى بشأنه مناقشات حرة وواسعة ، خصوصا وان الأمر يتعلق بشركات تصل قيمتها الى عدة مليارات من الجنيهات ،

ولقد كان الهدف من انشاء قطاع الأعمال العام ، وما ترتب عليه من تحويل المؤسسات العامة الى شركات قابضة ، ان يدار القطاع العام بعقلية المشروعات الحرة ، وأن يدخل فى منافسة متكافئة مع القطاع الخاص من اجل الوصول الى اقتصاد متوازن ، والقضاء على خسائر القطاع العام نتيجة لسوء الادارة ، أو القيود التى كانت تقيد حركته .

وقبل ان تمضى ثلاثة شهور على صدور قانون قطاع الأعمال الجديد ، اصدر الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء تصريحا غريبا يقول فيه ان الحكومة مستعدة لادخال تعديلات على القانون لتدارك اوجه القصور فيه .

ومصدر الغرابة - والخطورة - فى هذا التصريح ان تطوير شركات القطاع العام هو حجر الزاوية فى سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تعتزم الحكومة القيام بها وفقا لالتزاماتها مع صندوق النقد الدولى ، فاذا كانت اول خطوات الاصلاح - وهو قانون قطاع الاعمال العام - هى نفسها فى حاجة الى (اصلاح) قبل اقل من ثلاثة شهور ، فان التساؤل يفرض نفسه بالنسبة لخطة الاصلاح فى ذاتها ، وفى مدى سلامة الدراسات التى جرت بشأنها .

وقبل ان تحسم الحكومة مشكلة تعديل القانون ، بدأت تواجه مشكلة جديدة ذات بعد اجتماعى ، وهى مشكلة العمالة الزائدة فى شركات القطاع العام الخاسرة ، مع أن هذه الظاهرة لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بالاسس الاقتصادية التى يجب ان تقوم عليها سياسة التطوير .

وبالرغم من ان قانون قطاع الأعمال العام كان يستهدف اساسا وقف تدخل اجهزة الدولة فى ادارة الشركات ، واطلاق الحرية لهذه المشروعات فى ممارسة نشاطها على اسس اقتصادية محضة ، بالرغم من ذلك وجدنا سيلا من تصريحات المسئولين ، وكلها تشير الى انه لا تفكير فى الاستغناء عن العمالة الزائدة فى شركات القطاع العام ، الى الحد الذى جعل الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الحاكم يصدر تصريحا يقول فيه (ان الرئيس مبارك سيتصدى لمحاولات البعض للمطالبة بفصل العمال تحت ستار خفض العمالة بقطاع الأعمال العام) .

لذلك فانه من المدهش ان تتراجع الحكومة عن سياستها التى اصدرت من اجلها قانون قطاع الأعمال العام ، وهى وقف تدخل الدولة فى ممارسة شركات القطاع العام لنشاطها على اسس اقتصادية محضة . ومن اول هذه الأسس ان تكون الشركات حرة فى تحديد حجم العمالة فيها بما يتناسب مع احتياجاتها الحقيقية ، وقدرتها على التحكم فى تكلفة الانتاج .

ومن حق الحكومة - لأسباب اجتماعية وليست اقتصادية - ان تبحث فى ايجاد وخلق فرص عمل جديدة للعمالة الزائدة عن حاجة القطاع العام ، لكنه ليس من حقها أن تفرض على هذه الشركات أن تحتفظ بعمالة لا تحتاج اليها ، وأن تدفع اجورا تزيد من تكلفة الانتاج ، ثم نحاسب هذه الشركات على ما تحققه من خسائر !